

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة ٧٣٨١

الخميس، ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥، الساعة ١٠/٤٥

نيويورك

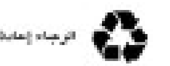
الرئيس	السيد ليو جياي	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيد الحمود
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غاسبار مارتينس
	تشاد	السيد مانغارال
	شيلي	السيد باروس ميليت
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميرث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	ماليزيا	السيد حنيف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيد مكلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

1503939 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالصينية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي قطر واليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جمال بنعمر، المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد بنعمر الذي يشارك في جلسة اليوم عبر التداول بالفيديو من صنعاء.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، وأعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): نتابع جميعا التطورات الأخيرة في اليمن ببالغ القلق. وكما يعلم مجلس الأمن، فقد عدت للتو من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وكان منع نشوب حرب أهلية في اليمن الموضوع السياسي الرئيسي خلال المناقشات التي أجريتها مع قادة البلدين.

وقد التقيت خادم الحرمين الشريفين، صاحب الجلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود؛ ونائب الرئيس ورئيس الوزراء في دولة الإمارات العربية المتحدة، صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم؛ والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد اللطيف الزياني، والعديد من القادة الآخرين.

وأعربوا جميعا عن قلقهم البالغ من أن الحالة في اليمن قد تزداد سوءا بشدة ما لم نتخذ المزيد من الإجراءات الحازمة والمتضافرة. ودعوا على وجه الخصوص إلى إرسال رسالة قوية لا لبس فيها إلى جميع الأطراف تفيد بأنه لن يُسمح باستمرار أي أعمال أخرى ترمي إلى تقويض عملية الانتقال. وقد أحطتهم علما بآخر الجهود التي يبذلها مستشاري الخاص المعني باليمن، السيد جمال بنعمر. واتفقنا على العمل معا بشكل أوثق في المستقبل. وأغتنم هذه الفرصة لأشيد أيما إشادة بالمستشار الخاص بنعمر على قيادته وعمله الشاق والتزامه بتيسير المفاوضات السياسية في ظل ظروف خطيرة للغاية.

أود أن أكون واضحا: اليمن ينهار أمام أعيننا. لا يسعنا أن نقف متفرجين بينما نشهد ذلك. البلد يواجه تحديات متعددة. وتستمر أزمة سياسية خطيرة في صنعاء. يجب منح الرئيس عبد ربه منصور هادي ورئيس الوزراء خالد بحاح والوزراء وغيرهما من مسؤولي الحكومة حرية التنقل.

يساورني القلق إزاء التقارير التي تفيد بالاستخدام المفرط للقوة لتفريق المتظاهرين السلميين واستخدام الاعتقال والاحتجاز التعسفيين لنشطاء المجتمع المدني والصحفيين. إنني أدعو إلى حماية حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في التجمع السلمي وفي حرية التعبير.

هناك المزيد من الهجمات القاتلة وواسعة النطاق من جانب تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، مع تزايد الأعمال القتالية بينه وبين الحوثيين في محافظات مختلفة جنوبي صنعاء، مثل ذمار والبيضاء.

هناك نزعات انفصالية متزايدة في الجنوب، وأزمة إنسانية حادة. وتحتاج نسبة مذهلة تبلغ ٦١ في المائة من السكان - ما يقرب من ١٦ مليون شخص - في اليمن الآن إلى المساعدة الإنسانية. تهدد هذه التطورات السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وفي ضوء هذه الظروف المثيرة للقلق، علينا جميعا التزام رسمي بالوفاء بالتزاماتنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة. يجب أن نبذل قصارى جهدنا لمساعدة اليمن على التراجع عن حافة الهاوية وإعادة العملية السياسية إلى مسارها.

لعملية الانتقال في اليمن خريطة طريق متفق عليها. يجب أن تلتزم جميع الأطراف بالإطار المشترك على النحو المنصوص عليه في آلية تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني واتفاق السلام والشراكة الوطنية. أتوقع منها الإحجام عن أي استفزازات أخرى وتنفيذ هذه الاتفاقات بالكامل، ودون مزيد من التأخير. وتحقيقا لهذه الغاية، يقوم مستشاري الخاص بتيسير المفاوضات مع جميع الأطراف بشأن سبيل المضي قدما بطريقة توافقية وسلمية، في ظل ظروف عمل بالغة الصعوبة. يجب أن تشارك جميع الأطراف اليمنية في هذه المفاوضات وتتعاون بحسن نية.

كما أدعو أعضاء مجلس الأمن إلى تقديم دعمهم الموحد والمتواصل لجهود التيسير التي يبذلها مستشاري الخاص. وأحث أيضا جميع الدول الأعضاء على العمل على نحو وثيق مع أعضاء مجلس التعاون الخليجي والشركاء الدوليين الآخرين من أجل اتخاذ خطوات بناء الثقة مع الأطراف اليمنية لتخفيف حدة التوترات وتمهيد الطريق نحو سبيل سلمي إلى الأمام من خلال المفاوضات السياسية.

أولا وقبل كل شيء، يجب أن ينصب تركيزنا على مساعدة الشعب اليمني على إعادة فرض سلطة الحكومة الشرعية في أقرب وقت ممكن. وخلال الأزمة الراهنة، أناشد أيضا الدول الأعضاء زيادة تمويلهم لخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٥. سيكون هذا الدعم أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. سيكون هذا ضروريا لمنع تصعيد النزاع وإيجاد الأساس للعودة إلى الانتقال السياسي السلمي، الذي أعتقد اعتقادا راسخا أنه السبيل الوحيد إلى الأمام.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد بنعمر.

السيد بنعمر: لم يدخر مجلس الأمن أدنى جهد في دعم عملية انتقال سلمية قائمة على التفاوض في اليمن. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، نبهت باستمرار مجلسكم الموقر هذا إلى المخاطر المحدقة بالعملية الانتقالية.

اليوم، أخبركم ببالغ الأسف بأن هذه العملية الانتقالية التي لطالما اعتبرت نموذجا يحتذى قد أصبحت في مهب الريح. لقد عرف اليمن تطورات مأساوية خلال الأسابيع القليلة الماضية، وسبق لي أن أطلعت مجلسكم الموقر بتطورات الوضع مرتين خلال الأسابيع الثلاثة المنصرمة. لهذا لن أكرر ما أسلفته، بل سأقدم لكم رصدا بأهم التطورات المستجدة منذ إحاطتي الأخيرة بتاريخ ٢٦ كانون الثاني/يناير.

لقد واصلت المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام من خلال تنظيم مفاوضات يومية يشارك فيها ١٢ حزبا سياسيا، بمن فيهم أنصار الله، وذلك من أجل التوصل إلى حل توافقي للمأزق السياسي الحالي. وبصفتنا وسطاء، يتحتم علينا أن نحافظ على اتصالاتنا الوثيقة وعلاقاتنا مع كافة الأطراف، مع التمسك بموقفنا المبدئي المستند إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

إننا اليوم نتنقل بين كثير من حقول الألغام، أحرزنا نجاحات وواجهتنا إخفاقات. ورغم كل ذلك، استطعنا إحراز تقدم معقول مع إدراك كافة الأطراف للحاجة الماسة إلى إيجاد حل سريع يعيد الثقة إلى عموم اليمنيين.

وبموازاة المفاوضات الجارية، نظم أنصار الله، وعلى مدى ثلاثة أيام، تجمعا كبيرا في صنعاء اختتم في الأول من فبراير/شباط. وانتهى هذا التجمع بإمهال المفاوضات التي تيسرها

الأمم المتحدة ثلاثة أيام للتوصل إلى حل تحت طائلة اتخاذ اللجان الشعبية الإجراءات. وفي الرابع من فبراير/شباط، انتهت المهلة دون حوادث تذكر، ومضت المفاوضات قدما.

وفي وقت متأخر من مساء الخامس من فبراير/شباط، رفعت جلسة المفاوضات وسط تفاهم واسع بين الأطراف بشأن الخطوط العريضة لاتفاق محتمل، وتم تحديد اليوم التالي، السادس من فبراير/شباط، لحل بعض القضايا العالقة من خلال مشاورات ثنائية ومنح فسحة زمنية للأمم المتحدة لصياغة نص توافقي. وكان من المفترض أن نجتمع مجددا يوم السابع من فبراير/شباط بنية إبرام اتفاق.

بيد أنه، وفي حركة مفاجأة، أقدم أنصار الله في السادس من فبراير/شباط على اتخاذ إجراء من طرف واحد، ونظم تجمعا لأنصاره في القصر الرئاسي، وأعلنوا من هناك ما أسموه، الإعلان الدستوري، ونص هذا الإعلان على حل مجلس النواب وتشكيل مجلس رئاسي من خمسة أعضاء إضافة إلى استلام لجنة ثورية عليا مقاليد إدارة البلد مؤقتا.

لقد أسفرت هذه الخطوة أحادية الجانب عن ردود فعل قوية على الصعيدين المحلي والدولي. فقد رفضت الأحزاب السياسية الرئيسية هذا الإعلان، ودفعت ضبابية الموقف وتفاقم الأوضاع الأمنية بعدد من البعثات الدبلوماسية الرئيسية إلى إغلاق سفاراتها ومغادرة البلد مؤقتا.

لقد أوضحت، بما لا يدع مجالا للشك، موقفي وعبرت عن الأسف الشديد للتحرك أحادي الجانب الذي أقدم عليه أنصار الله، خاصة وأن المفاوضات كانت تحرز تقدما جيدا. وبصفتي ممثلا للأمين العام أوضحت لكافة الأطراف، بمن فيهم أنصار الله، أنه لا يمكن الخروج من المأزق السياسي الحالي إلا من خلال حوار سلمي ومفاوضات قائمة على أسس الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني واتفاق السلم والشراكة.

لقد اجريت مشاورات مع جميع الاحزاب السياسية، كما كان لي اتصال مباشر بالسيد عبد المالك الحوثي الذي أكد لي أنه يرحب بحل تفاوضي توافقي ترعاه الأمم المتحدة، وأنا سعيد لكون الجميع وافقوا على استئناف المفاوضات. ومنذ مطلع هذا الأسبوع جرت الاجتماعات بشكل يومي، وتم إحراز تقدم ولا زلنا في خضم مفاوضات دقيقة وحساسة حيث تتم مناقشة مواضيع معقدة تتعلق بترتيبات الحكم خلال الفترة الانتقالية، بما في ذلك السلطات التنفيذية والتشريعية، وتدرس الأطراف ترتيبات تقاسم السلطة أو الشراكة في حكومة وحدة وطنية جديدة، فضلا عن سبل وإجراءات تفعيل دور المؤسسات الأمنية للدولة من اجل الاضطلاع مجددا بمسؤولياتها، بالإضافة إلى ذلك تناقش الأطراف السبل الكفيلة بمنع انفجار الوضع في محافظة مأرب والضمانات الضرورية لحماية الحقوق والحريات الأساسية من قبيل الحق في التجمع سلميا وحرية التعبير وغيرها .

إن الوضع في محافظة مأرب الغنية بالنفط والغاز متوتر للغاية وأغلب اليمنين متخوفون من اندلاع مواجهات بين الحوثيين ورجال القبائل في أي لحظة، وفي الجنوب يسود وضع غير مستقر وأصبحت أصوات الجنوبين الذين عانوا لسنوات طويلة من التمييز والتهميش أعلى من ذي قبل، وعادت كثير من تلك الأصوات للمطالبة بالانفصال، إن حالة عدم الاستقرار السائدة حاليا توفر الظروف المؤاتيه لتقوية تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب. وهنالك مخاوف حقيقية من احتمال إقدام التنظيم على إقامة معاقل له في أجزاء من محافظات أبين وشبوة وحضرموت ومأرب، واليوم سيطر التنظيم على معسكر تابع للواء ١٩ مشاة في مديرية بيحان بمحافظة شبوة، واستولى على ذخائر وأسلحة متوسطة وثقيلة.

لقد ولّد غموض المشهد السياسي ضغوطا كبيرة على العملية المحلية، الريال. وإذا لم يتم التوصل لتسوية سياسية في الأيام القليلة القادمة، فإن هنالك احتمالا حقيقيا أن ينهار

الريال اليمني. وتسود مخاوف من احتمال أن تصبح الحكومة عاجزة عن دفع الرواتب خلال شهرين أو ثلاثة، وهذا الإحتمال قد ينتج عنه، إما عجز عن سداد تلك الرواتب أو اللجوء إلى زيادة المعروض النقدي من خلال طباعة العملة مثلا، ما قد يؤدي إلى تراجع حاد في قيمة العملة مع ارتفاع كبير في معدلات التضخم. إنْ تحقُق هذا الاحتمال، لا سمح الله، فإن نسبة الفقر التي تقدر حاليا بـ ٥٤ في المائة ستتفاقم، كما ستتأثر أنشطة القطاع الخاص سلبا بشكل كبير.

لقد سبق للكثير من المانحين وقف مساعداتهم الإنمائية. وهناك مانحون آخرون يدرسون اتخاذ خطوة مماثلة، وهو ما قد يؤدي إلى وقف تمويل المشاريع وقطع الخدمات الأساسية، كما قد يتسبب في فقدان عشرات الآلاف لوظائفهم. وهذا الأمر قد ينعكس بدوره على الوضع الأمني، مع احتمال إنضمام جحافل العاطلين عن العمل للجماعات المسلحة لأسباب مادية، كما سيزيد من سوء الوضع الانساني في اليمن.

إن نحو ١٦ مليون يمني، اي ما يعادل ٦١ في المائة من مجموع السكان، يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية، إن خطة الإستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٥ ستكون جاهزة خلال هذا الأسبوع. وستتطلب نحو ٧٤٨ مليون دولار لتلبية حاجيات ٨ ملايين و ٢٠٠ ألف شخص، وستخصص ٢٨٥ مليون دولار من هذا المبلغ للاحتياجات العاجلة المتعلقة بإنقاذ الحياة وتقديم المساعدة لليمنين الأكثر احتياجا. وتراود شركاؤنا في المساعدة الانسانية مخاوف حقيقية بشأن اتساع رقعة النزاع وآثاره المحتملة على المدنيين. ويمكن كذلك أن يتسبب ارتفاع وتيرة الاضطرابات واحتمال اتساع النزاعات، في تعقيد الجهود الانسانية الهادفة لإيجاد حلول إنمائية مستدامة وتحسين سبل العيش وتعبيد الطريق، طريق اليمن نحو التعافي.

لقد واجهت العملية الإنتقالية عوائق خطيرة في الماضي، ومع ذلك استطاع اليمنيون دائما السير قدما، واليوم يقف اليمن في مفترق طرق، إما أن يترلق باتجاه الحرب الأهلية والتفكك، وإما أن يجد مخرجا ويعيد العملية الانتقالية إلى مسارها، وهذا يتوقف بشكل رئيسي على الإرادة السياسية للقادة اليمنين. إنهم يتحملون جميعا مسؤولية ما آلت إليه الامور، وعلى عاتقهم جميعا تقع مسؤولية إخراج البلاد من الهاوية. إن الظروف السياسية والإنسانية والأمنية تطرح تحديات جدية لعمليات الأمم المتحدة، ولكن الأمم المتحدة لن تغادر اليمن، بل إنها تجدد التزامها لليمنين وهم يتطلعون إلى إكمال مسيرة الإنتقال السياسي. وفي هذا الصدد، كنا ولا زلنا على اتصال وتنسيق دائمين مع دول مجلس التعاون الخليجي وبقية الشركاء الدوليين.

بالأمس، أحيا اليمنيون الذكرى السنوية الرابعة لانطلاق المظاهرات السلمية المطالبة بالتغيير، إن الفضل يعود لشجاعة الشباب المتظاهرين في فتح الباب أمام اليمنين من أجل الدخول في مسار التحول الديمقراطي، ورغم كل العقبات والإخفاقات، فإن الحلم لم يمت، وما زال بإمكان اليمنين تحقيقه، ومن مسؤولية مجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يقفا إلى جانب اليمنين في هذه الظروف العصيبة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد بنعمر على إحاطته الإعلامية، وأعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد اليماني (اليمن): السيد الرئيس، منذ أربع سنوات، وفي ١١ فبراير/شباط من عام ٢٠١١، خرجت في عموم محافظات الجمهورية اليمنية، مظاهرات واحتجاجات سرعان ما تعاظمت مطالبة بالتغيير المشروع الذي يفضي إلى إقامة دولة مدنية حديثة قائمة على أساس احترام القانون والحريات وحقوق الإنسان الأساسية. ومنذ ذلك الحين، مرت بلادي بأزمات خطيرة وعاصفة، كادت أن تودي بها لولا عناية الله والتفاف الخيرين من أبنائها، وبدعم لامحدود من الدول الشقيقة والصديقة.

وكانت الأمم المتحدة حاضرة منذ البداية، من خلال المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام، ومن خلال مستشاره الخاص، جمال بنعمر، الذي تمكن من إدارة مفاوضات معقدة أفضت إلى توقيع مختلف الأطراف السياسية على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في المملكة العربية السعودية الشقيقة.

كما تعلمون جميعاً فقد مثّلت المبادرة الخليجية خارطة الطريق التي جنبت اليمن ويلات الانزلاق إلى الفوضى والمجهول. وعملت جميع الأطراف على تنفيذها كوسيلة حضارية وسلمية لنقل السلطة في مرحلة انتقالية أنجز خلالها الكثير من مقومات وأسس دولة يمنية مدنية اتحادية.

لقد مثّل مؤتمر الحوار الوطني الشامل، باعتباره أهم بنود المبادرة الخليجية، تجربة نموذجية يُحتذى بها في كيفية جمع الأطراف المختلفة، من حيث خلفياتها السياسية، والثقافية والاجتماعية، على طاولة واحدة وتحت سقف مفتوح في حوار امتد عشرة شهور، تمخض عنه ما بات يعرف بمخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي تمثّل وبحق الأهداف الحقيقية التي يُجمع عليها اليمنيون.

إلا أنه، وبعد الانتهاء من مؤتمر الحوار الوطني، ظهرت خلافات بين المكونات السياسية حول قراءاتها المختلفة لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني، مما أفضى إلى تصاعد الخلافات. غير أن المكونات توصلت في النهاية إلى اتفاق السلم والشراكة الوطنية الذي أُبرم في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

وبالرغم من ذلك، ظل الوضع يتفاقم، مما دفع بالحكومة وفخامة الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي، إلى الاستقالة، الأمر الذي حمل المكونات السياسية على عقد مشاورات برعاية المستشار الخاص للأمين العام، للوصول إلى حل توافقي يرضي جميع الأطراف. كذلك فإن التطورات التي شهدها اليمن في ٦ شباط/فبراير الجاري، دفعت مختلف القوى السياسية إلى التحلي بالمسؤولية وتغليب المصلحة الوطنية والاتفاق على استئناف المشاورات التي استؤنفت يوم الاثنين ٩ شباط/فبراير الجاري، وذلك إيماناً من الجميع بأن الحوار هو الوسيلة المثلى والوحيدة للخروج باليمن إلى بر الأمان، وتجنيبه مغبة الانزلاق إلى ما لا يحمد عقباه.

نقدر أيما تقدير الدور البناء الذي يضطلع به معالي الأمين العام للأمم المتحدة، ومستشاره الخاص لليمن، السيد جمال بن عمر، في تيسير المفاوضات بين مختلف الأطراف للتوصل إلى عملية توافقية حرصا على عدم انزلاق اليمن، لا قدر الله، وتحولها إلى بؤرة توتر وصراع من شأنها الإضرار بالمنطقة والعالم، ناهيكم عن أن تدهور الأوضاع في اليمن يمكن أن يؤدي إلى تأجيج حرب أهلية ليست في مصلحة اليمن ولا المنطقة ولا العالم. وفي هذا الصدد، تأتي المشاورات التي يجريها أعضاء مجلس الأمن والذين نحضهم على اتخاذ الخطوات اللازمة والإجراءات العاجلة لدفع مسيرة التوافق الوطني والانتقال السياسي السلمي على مساره الصحيح.

ولا يفوتنا هنا أن نذكر بالأوضاع الإنسانية الصعبة التي يعيشها اليمنيون، فضلاً عن مئات الآلاف من اللاجئين الوافدين من أشقائنا في دول القرن الأفريقي وعشرات آلاف النازحين من مناطق الصراع الداخلي في بلادنا. يرزح الملايين من أبناء الشعب اليمني تحت خط الفقر وتشير الإحصاءات الأخيرة للمنظمات الإنسانية إلى أن نسبة الفقراء تجاوزت الـ ٦٠ في المائة مع معدلات بطالة قياسية ساهمت في وصول اليمن إلى حافة كارثة إنسانية. وفي هذا السياق، ندعو المجتمع الدولي إلى توفير الدعم الكافي لخطة الاستجابة الإنسانية الخاصة باليمن للعام الحالي ٢٠١٥.

من جانب آخر، تجدد اليمن التزامها الكامل بتوفير الحماية الكاملة لجميع البعثات الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة لدى بلدنا وفقا للأعراف والمواثيق الدولية المعمول بها، وتعرب

عن أملها في أن تقوم الدول الصديقة التي أعلنت تعليق عمل سفاراتها بصنعاء باستئناف نشاطها في أقرب وقت ممكن.

في الختام، أجدد الدعوة إلى مجلسكم الموقر وإلى جميع الأشقاء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبقية الدول الراعية للمبادرة الخليجية وبقية الأشقاء والأصدقاء إلى الاستمرار في دعم العملية الانتقالية السياسية في اليمن، وفقاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني، واتفاق السلام، والشراكة الوطنية وبما يسهم في الحفاظ على كيان الدولة ووحدة واستقرار اليمن، مما يصب حتماً في مصلح أمن واستقرار المنطقة والعالم.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): سيدي الرئيس، باسم الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان، ودولة قطر، ودولة الكويت، أود أن أشكركم وأهنئكم، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأشكر معالي الأمين العام للأمم المتحدة على كلمته. وأشكركم على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة استجابة للتطورات الخطيرة في اليمن وإتاحة الفرصة لنا للمشاركة فيه. كذلك أشكر السيد جمال بن عمر، المستشار الخاص للأمين العام لليمن على إحاطته الإعلامية، وعلى ما يقوم به من جهود بهدف حل الأزمة وتحقيق الانتقال السياسي وتعزيز الاستقرار في اليمن.

في الأسابيع الأخيرة شهد اليمن تطورات خطيرة غير مسبوقة تشكل انقلاباً واضحاً على الحكومة الشرعية في اليمن، ونسفاً للعملية الانتقالية السياسية السلمية، وتتعارض مع المصالح العُليا لليمن وشعبه، في الوقت الذي يعاني فيه اليمن من صعوبات اقتصادية وإنمائية. لقد انطوى ذلك التصعيد على أعمال مرفوضة قام بها الحوثيون وداعموهم من خلال الاستيلاء بالقوة على مؤسسات الحكم الشرعية والمنتخبة، والسيطرة على المؤسسات الحكومية، واختطاف المسؤولين الحكوميين أو وضعهم قيد الإقامة الجبرية، بمن فيهم الرئيس الشرعي للجمهورية، فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، ورئيس الحكومة، السيد خالد بحاح، واستخدام العنف، بالإضافة إلى طائفة واسعة من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، كترهيب وتهديد المواطنين والإعدامات خارج نطاق القضاء وتعريض المساكن، ودور العبادة، والمدارس والمراكز الصحية للخطر، وتجنيد الأطفال.

إن الإجراءات التي قامت بها جماعة الحوثي وداعموها تمثل خرقاً صارخاً وخطيراً للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن بشأن اليمن، لا سيما القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، وللأعراف الدولية بكل ما يشكله ذلك من تهديد خطير للسلم والأمن الدوليين. لقد جاءت استجابة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عاجلة وتتناسب مع خطورة الوضع الراهن، إذ عقد مجلسها الوزاري في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ اجتماعا استثنائيا في المملكة العربية السعودية، أكد فيه على أن أمن اليمن هو جزء من الأمن الوطني لدول المجلس. كما أكد المجلس دعمه للشعب اليمني الشقيق وإدانته لجميع الأعمال الإرهابية التي يرتكبها الحوثيون ومن يدعمهم.

وعلى إثر ما أقدم عليه الانقلابيون الحوثيون بإصدارهم ما أسموه الإعلان الدستوري، أصدر مجلس التعاون لدول الخليج العربية بيانا في ٧ شباط/فبراير أعلن فيه الرفض المطلق لتلك الخطوة التي تتنافى مع ما نصت عليه المبادرة الخليجية والآلية التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني الشامل من حلول سياسية تم التوصل إليها عبر التوافق الشامل بين القوى السياسية ومكونات المجتمع اليمني التي حظيت بتأييد دولي، بما في ذلك مجلسكم الموقر. واعتبر البيان تلك الخطوة انقلاباً على الشرعية

وتصعيداً خطيراً لا يمكن قبوله وأنها تعرض للخطر أمن اليمن واستقراره وسيادته ووحدته.

إن الوضع الراهن يستوجب إدانة واضحة من المجلس لهذا الانقلاب، وعدم الاعتراف بتبعاته، أو بالإجراءات الأحادية الجانب لفرض الأمر الواقع، أو تغيير مكونات وطبيعة المجتمع في اليمن.

كما يستوجب هذا الوضع الخطير إجراءات محددة تلزم الحوثيين بوقف استخدام القوة، والانسحاب من المؤسسات الحكومية والمناطق التي يسيطرون عليها كافة، وتطبيع الأوضاع الأمنية في العاصمة، ووقف الاعتداءات المسلّحة ضد الحكومة والشعب اليمني، وتسليم الأسلحة التي استولوا عليها من المؤسسات العسكرية والأمنية وعدم اتخاذ إجراءات أخرى أحادية الجانب.

إن تباطؤ المجلس أو التلكؤ في التعامل مع مثل هذه التطورات سيكون بمثابة رسالة طمأنة لجماعة الحوثي والداعمين لهم. وسيشجعهم على القيام بمزيد من الأعمال المرفوضة بكل ما يشكله ذلك من تهديد للوضع الأمني والسياسي في اليمن. وإننا على ثقة بأن المجلس لن يقف مكتوف الأيدي إزاء الأحداث الأخيرة بما في ذلك الانقلاب بالقوة على حكومة وبرلمان منتخبين شهد العالم بشرعيتهما. إن الوضع الأمني الحالي أصبح عاملاً مؤاتياً لتعاظم نشاط تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية الذي يعد من أكبر المستفيدين من تدهور الوضع الأمني، إذ ازدادت مؤخراً الهجمات الإرهابية الضالع فيها ذلك التنظيم الإرهابي الذي أدرجه مجلس الأمن على قائمة الإرهاب، وهو مدعاة للقلق العميق. سيدي الرئيس، إن خطورة الوضع وآثاره الكارثية على اليمن وعلى السلم والأمن الإقليمي والدولي يجعلنا في دول مجلس التعاون الخليجي نبذل كل ما نستطيع للوقوف مع أشقائنا اليمنيين، وتقديم ما يمكننا من مساعدة كأشقاء لليمن وشركاء مع المجتمع الدولي، لوضع حد للأزمة الحالية وتيسير العملية السياسية في اليمن، وإنجاز المهام المتبقية لآلية تنفيذ المبادرة الخليجية ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، واتفاق السلم والشراكة الوطني وملحقه الأمني،

بما في ذلك وضع الصيغة النهائية لمشروع الدستور واعتماده وإصلاح النظام الانتخابي وإجراء انتخابات عامة. ونحو تحقيق تلك الغايات، ستواصل دول مجلس التعاون دعم الجهود الدولية التي تقودها الأمم المتحدة والمساعي الحميدة للأمين العام ومستشاره الخاص، ونأمل أن تثمر جهوده لجمع الفرقاء السياسيين في اليمن بهدف التوصل إلى اتفاق بالتراضي وإتمام عملية التحول الديمقراطي بقيادة يمنية وفقاً لما ورد في المبادرة الخليجية.

وختاماً، نجدد الدعوة لأن يتصدى مجلس الأمن على وجه السرعة للتطورات الخطيرة في اليمن. ونؤكد لكم بأن الوفود الدائمة لدول مجلس التعاون لدى الأمم المتحدة ستواصل التنسيق مع أعضاء مجلسكم الموقّر بشأن الإجراءات المستقبلية لضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن اليمن، ومساندة تطلعات الشعب اليمني، وصون السلم والأمن في المنطقة والعالم، والحفاظ على وحدة اليمن الإقليمية والوطنية وسيادته واستقلاله، ومنع انزلاقه إلى مخاطر جمّة لا تحمد عقباها. ونعيد التأكيد على أن استقرار اليمن ووحدته يشكلان أولوية قصوى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وأنها ستتخذ الإجراءات الضرورية لحماية أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية، وشكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.